الأمم المتحدة

A/58/132/Add.2

الجمعية العامة

Distr.: General
19 September 2003
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والخمسون

البند ٧٨ من جدول الأعمال

تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط

تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط

تقرير الأمين العام*

إضافة

ثانيا – الردود الواردة من الدول

زاي – إيطاليا

[الأصل: بالانكليزية]

[١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣]

١ – يندرج تعزيز التعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط ضمن الأولويات العليا. ويصدق هذا بصفة خاصة في ظل استمرار حالات الأزمات التي تشهدها المنطقة، والمسائل الأخرى التي تتابعها إيطاليا عن كثب، من قبيل مكافحة الجريمة المنظمة والهجرة غير المشروعة. وفي هذا الصدد، تم مؤخرا إبرام اتفاقات لمكافحة الجريمة المنظمة ووضعت تدابير للتصدي للهجرة غير المشروعة، مع بلدان من قبيل تركيا وقبرص ومالطا.

* جاءت المعلومات الواردة هنا بعد تقديم التقرير الرئيسي.

011003 011003 03-52647 (A)

٢ - ويشكل اتخاذ تدابير سياسية مشتركة فيما بين بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط في مجال التعاون والأمن أحد الأهداف الرئيسية للشراكة الأوروبية - المتوسطية التي تنتمي إليها الآن بلدان الاتحاد الأوروبي وبلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط غير الأعضاء في الاتحاد، البالغ عددها ١٢ بلدا. وقد نشأت هذه الشراكة في برشلونة في عام ١٩٩٥، وهي تنقسم إلى ثلاثة عناصر (التعاون في المجال السياسي وفي المسائل المتصلة بالأمن، والتعاون الاقتصادي، والتعاون في المجالات الاجتماعية والإنسانية والثقافية). ويتمثل الهدف النهائي للشراكة في تهيئة مناخ مشترك من السلام والاستقرار والرخاء العام، وتعزيز الحوار فيما بين مختلف المجتمعات والثقافات في المنطقة.

٣ - ومنذ البداية، أولت جميع البلدان الشريكة اهتماما خاصا للمسائل المتصلة بالأمن، ومكافحة الإرهاب، والتجريم على الصعيد الدولي، والاتجار بالأسلحة والمخدرات. وقد ساعدت الهجمات الإرهابية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ على تعزيز التزام الدول بهدف تحقيق الأمن، وعلى تجديد التزام جميع الأطراف الفاعلة في المنطقة باتخاذ تدابير محددة الأهداف وخطوات ملموسة ونافعة على الصعيد الإقليمي. ولهذا الأمر أهمية خاصة بالنظر إلى المناقشة الأعم التي تجري في سياق الأمم المتحدة بشأن وضع اتفاقية عامة تتعلق بالإرهاب.

٤ - وتتجلى هذه الاعتبارات في الاستنتاجات التي خلص إليها المؤتمر الأوروبي - المتوسطي الذي عقد في فالنسيا، يومي ٢٢ و ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢. وقد أولي اهتمام في هذه المناسبة لإقامة حوار هادف بين الاتحاد الأوروبي والبلدان المجاورة، ولضرورة إدراج بنود تشير إلى مكافحة الإرهاب في الاتفاقات الثنائية المبرمة بين الاتحاد وبلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط غير الأعضاء في الاتحاد. وقد تم تأكيد هذا الاتجاه من جديد من خلال الاستنتاجات التي انتهى إليها المؤتمر الأوروبي - المتوسطي لمنتصف المدة، الذي عقد في كريت في ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٣، والاستنتاجات التي خلصت إليها رئاسة مجلس ثيسالونيكي الأوروبي، الذي انعقد يومي ١٩ و٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. ولم تكتف البلدان الشريكة بإدانة الإرهاب والعنف، وإنما أكدت مجددا التزامها بالدبلوماسية الوقائية، وباتقاء الصراعات، وإدارة الأزمات، وكذلك بتعزيز صكوك عدم انتشار الأسلحة النووية. كما أكدت هذه البلدان ضرورة التصديق على الصكوك الدولية المتعلقة بتحديد الأسلحة.

٥ - كما أولي اهتمام على الصعيد الإقليمي لهذه المشاكل في منتديات أصغر من الشراكة الأوروبية - المتوسطية، كما هو الحال بالنسبة للتعاون القائم بين بلدان منطقة البحر المتوسط المشاركة في منتدى البحر الأبيض المتوسط (إسبانيا، وإيطاليا، والبرتغال، وتونس، والجزائر،

وفرنسا، ومالطة، ومصر، والمغرب، واليونان)، وفي إطار الحوار المتوسطي المسمى ٥+٥ (إيطاليا، وفرنسا، ومالطة، وإسبانيا، والبرتغال، والجزائر، وتونس، والمغرب، والجماهيرية العربية الليبية، وموريتانيا). وقد قامت الدول، في هذه المناسبات، بتكثيف التعاون فيما بينها في مجال الأمن والسلام والاستقرار. وكانت المسائل التالية موضع مناقشة في الآونة الأخيرة: تصديق الدول على الصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب (ولاسيما الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالإرهاب البالغ عددها ١٢ اتفاقية)؛ ورفع مستوى الرصد لمنع وقمع تمويل الأعمال الإرهابية (من خلال أدوات من قبيل فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال وفي إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا)؛ ومتابعة ''مدونة قواعد سلوك'' مكافحة الإرهاب التي اعتمدتها البلدان المنتمية إلى منتدى البحر الأبيض المتوسط في أثناء مؤتمر مايكونوس الذي عقد يومي ٢٠ و٢١ أيار/مايو ٢٠٠٢.

٦ - وقد أكد الاتحاد الأوروبي من جديد التزامه بالأمن في منطقة البحر المتوسط وأدرج في مبادئه الأساسية لاستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل بندا محددا ينص صراحة على أن أوروبا ترتبط ارتباطا وثيقا بالأمن والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط وينبغي لها أن تولي اهتماما خاصا لمسألة الانتشار في منطقة البحر المتوسط. وقد توالى تطوير هذا المفهوم في إطار خطة العمل المتعلقة بتنفيذ المبادئ الأساسية التي تركز تدابيرها على منطقة البحر المتوسط وتنص على أن يشرع الاتحاد الأوروبي في تقييم للخطر الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل، يجري التركيز فيه على منطقة البحر الأبيض المتوسط، وبإدراج مسائل محددة تتعلق بعدم الانتشار في الحوار الذي يقيمه الاتحاد مع بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط، بغية كفالة توسيع نطاق التقيد بالمعاهدات الرئيسية المتعلقة بعدم الانتشار وتحديد الأسلحة.